

المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية في العراق

د. قحطان لفتة عطية الربيعي

جامعة النهرين – كلية اقتصاديات الأعمال

Qahtan19838@Gamil .com Qahtan43@yahoo.com

المستخلص :-

ارتفاع نسبة الاحتياطي في العراق عن المستوى الأمثل و الملائم للاحتياطيات الدولية . بالرغم من تكثيف الاعتماد على السحب من الاحتياطيات ، في ظل استمرار التراجع الحاد لأسعار النفط، المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية. فضلاً عن وظيفة الاحتياطيات الدولية في تجنب الدولة السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة ، الى جانب دورها في الحيلولة دون تدهور سعر الصرف للعملة المحلية. ولكن عندما يكون هناك إفراط في تكوين هذه الاحتياطيات إلى مستويات عالية ومغالية أكثر من اللازم، لابد أن يتسبب في نشوء خلاف في وجهات النظر ما بين المتخصصين. ويتحمل الاقتصاد الوطني نتيجة احتفاظه بهذه الاحتياطيات التي تتمثل في التضحية بالاستخدامات (أو الفرص) البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطيات، إذاً لابد أن يكون هناك تعادل بين التكلفة والعائد الاجتماعي حتى يمكن تقدير المستوى الأمثل للاحتياطيات. لكي تكون في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة والغير متوقعة، التي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات (ارتفاع أسعار الواردات، نقص حصيلة الصادرات، صعوبات الاقتراض الخارجي وارتفاع أسعار الفائدة...الخ) ويجعل- في نفس الوقت-تكلفة هذه الاحتياطيات عند حدودها المقبولة اقتصادياً. لا يوجد استغلال امثل للاحتياطيات الدولية الفائضة ويتحمل الاقتصاد الوطني نتيجة احتفاظه بهذه الاحتياطيات، بمعنى لا يوجد استغلال لأموال البنك المركزي المتعلقة بالاحتياطيات. ومن الممكن استغلال جزء من هذه الأموال الفائضة، من خلال المصارف المتخصصة (التنموية) بعد إجراء إعادة هيكلتها، أو من خلال مصرف تنموي جديد، لاستثمارها داخل العراق في عملية التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المستوى، الاحتياطي، الأمثل، العراق

Abstract:-**The optimum level of international reserves in Iraq.****Qahtan L. Attieh al-Rubaie.**

Rise in the reserve ratio in Iraq for an optimal level and adequate international reserves. Despite the intensification of relying on withdrawals from reserves, in light of the sharp decline in oil prices, the main source of government revenues. As well as the function of international reserves set aside in the state of economic and social policies is desirable, along with its role in preventing the deterioration of the exchange rate of the local currency. But when there is an excess in the formation of these reserves to high too much, it should result in a disagreement in viewpoints between specialists. And bear the national economy as a result of retaining these reserves is to sacrifice uses (or alternative opportunities) resources represented by these reserves, if there should be parity between cost and social return can even estimate the optimal level of reserves. In order to be in a safe and secure them against put towards emergency and unexpected shocks, which can be exposed to balance of payments (higher import prices, the lack of export proceeds, foreign borrowing difficulties and high interest rates ... etc.) and at the same the cost of these reserves at their borders economically acceptable. There is an optimum exploitation of international reserves and surplus bears the national economy as a result of retaining these reserves, meaning there is no abuse of funds related to the central bank reserves. It is possible to exploit this part of the surplus funds, through specialized banks (development) after a restructuring, or through a new development bank, to invest in Iraq in the process of economic development.

Key words: Reserve, optimum, Iraq.

المقدمة ..

في ميزان المدفوعات ويمكن أن تكون اقل سيولة من الجزء الأول.

لقد أثبتت قضية، في الآونة الأخيرة، تمثلت في تكثيف الاعتماد على السحب من الاحتياطيات؛ في ظل استمرار التراجع الحاد لأسعار النفط، المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية. فضلاً عن وظيفة الاحتياطيات الدولية في تجنب الدولة السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة، الى جانب دورها في الحيلولة دون تدهور سعر الصرف للعملة المحلية. ولكن عندما يكون هناك إفراط في تكوين هذه الاحتياطيات إلى مستويات عالية و مغالية أكثر من اللازم، فلا بد أن يتسبب في نشوء خلاف في وجهات النظر ما بين المتخصصين

يتعين أن تكون هناك مساواة بين تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية و العائد الاجتماعي الذي يتحقق منها حتى يمكن تحديد المستوى الأمثل لهذه الاحتياطيات. فإذا زاد حجم هذه الاحتياطيات إلى مستوى تزيد فيه التكلفة عن العائد المتحقق منها، نكون هنا إزاء حالة فيها إفراط في الطلب على هذه الاحتياطيات. ويتعين في هذه الحالة خفض الاحتياطيات واستخدامها في مجالات أكثر إنتاجية. أما

على السلطات في كل دولة أن تحدد الحجم الملائم للاحتياطيات الدولية، الذي يمكنها من مواجهة الاحتياجات الدورية و امتصاص الصدمات الخارجية غير المتوقعة (ارتفاع أسعار الواردات، نقص حصيلة الصادرات، صعوبات الاقتراض الخارجي، ارتفاع أسعار الفائدة الخ..). وأن هذا الحجم تحكمه عدة اعتبارات، تتفاوت من دولة إلى أخرى. و من هنا لا يوجد حجم أو مستوى امثل و عام، أو مقياس كمي مطلق يصلح لكافة الدول- فالحجم المناسب والأمن للاحتياطيات يجب البحث عنه، وتحديد كمي، في ضوء واقع كل دولة و ما يحيط بها من ظروف و مشكلات. ومع ذلك يمكن تقسيم هذا الحجم الملائم و الأمن للاحتياطيات إلى جزأين أساسيين، الأول يمثل الحد الأدنى والضروري للاحتياطيات التي يتعين توافرها، في جميع الأحوال، لمواجهة الاحتياجات الدورية المتوقعة، والجزء الثاني يمكن أن نطلق عليه الأرصدية (أو الاحتياطيات) التحوطية، وتتمثل في تلك الأصول التي يمكن اللجوء إليها عند الضرورة لمواجهة أية صدمات غير متوقعة

المحور الاول

مفهوم الاحتياطات الدولية

اختلفت الدراسات حول وضع مفهوم دقيق و جامع للاحتياطات الدولية، و يعود سبب هذا الاختلاف إلى عدم الاتفاق على تحديد العناصر التي يتكون منها. و تهدف الدول بشكل عام من بناء احتياطاتها الدولية إلى ضمان سهولة تدفق ميزان المدفوعات لديها والإيفاء بالتزامات ديونها الخارجية بالعملات الأجنبية، و إيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتصادياتها الصمود أمام الهزات الاقتصادية والمالية.

ويمكن ان تعرف على انها الأرصدة من الذهب والعملات الاجنبية التي تستعملها في مواجهة التقلبات المرتقبة التي يمكن ان تطرأ على ميزان المدفوعات. و انها مجموع الوسائل المالية والفنية اللازمة لتمويل التجارة الدولية وتسوية المدفوعات بين الدول. كما تعرف، انها الموارد الموجودة بتصرف السلطات النقدية في سوق الصرف الاجنبي. والتي يقصد بها ذلك الجزء المتراكم والخزين من السيولة الدولية ، الذي تحتفظ به السلطات النقدية فعلاً وتستطيع استخدامه في اي وقت بلا قيد او شرط².

إذا كان العائد المتحقق من هذه الاحتياطات يزيد عن تكلفتها، فإننا نكون إزاء حالة فيها نقص، و يتعين زيادة الاحتياطات إلى مستواها الأمثل¹ وثمة خاصية أساسية للاقتصاد العراقي هي انفتاحه واعتماده على الخارج بشكل تام مما يتطلب تحوطه بشكل كبير. ماذا يحصل عندما يتم التصرف بالاحتياطي لأغراض لا تدخل ضمن أهداف البنك المركزي؟..

مشكلة البحث: أن الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية ينطوي على تكلفة و يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة احتفاظه هذه الاحتياطات التي تتمثل في التضحية بالاستخدامات (أو الفرص) البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطات، فلا بد أن يكون هناك تعادل بين التكلفة و العائد الاجتماعي حتى يمكن تقدير المستوى الأمثل للاحتياطات.

فرضية البحث:- ينطلق البحث من فرضية مفادها (رغم كل المظاهر والتحديات التي تحيط بالواقع الاقتصادي والمالي والنقدي، فإن العراق مازال يحافظ على احتياطي جيد وفقاً للمعايير الدولية).

ومن التعريفات الشائعة للاحتياطيات الدولية ، انها عبارة عن الاصول المقومة بعملات اجنبية، والتي تسيطر عليها السلطات النقدية، والمتاحة تحت تصرفها لاغراض التمويل المباشر لمواجهة الاختلالات التي قد تحدث بمصادر تمويل المدفوعات الخارجية ،فضلا عن امكانية اللجوء لتلك الاحتياطيات للقيام بالتنظيم غير المباشر لهذه الاختلالات من خلال التدخل في اسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة³ .

وانطلاقاً من التعريفات الأساسية للاحتياطيات ولكونها مجموعة من الاصول المقومة بالعملة الاجنبية والتي يمكن للدولة ممثلة في السلطات النقدية اللجوء اليها حال حدوث عجز طارئ مؤقت في ميزان المدفوعات، فإنه يتم استخدام هذه الاحتياطيات لتغطية هذا العجز بدون اللجوء لانتهاج سياسيات اقتصادية غير مرغوبة فيها لتخفيض قيمة العملة او فرض قيود على الواردات وهو ما قد ينتج عنه اثار انكماشية او اقتراض من العالم الخارجي وتحمل تكلفة القروض واعبائها⁴. وقد تعكس التغيرات التي قد تحدث في حيازة الدول للاحتياطيات وجود اختلالات في ميزان المدفوعات ، وان هذه

التغيرات هي نتيجة جهود السلطات لمواجهة مثل هذه الاختلالات او نتيجة تدخل السلطات في سوق الصرف للتأثير على سعر الصرف او غير ذلك من السياسات او التأثيرات او جميعها . وتتأثر درجة حساسية الدولة للتقلبات الخارجية بحجم الاحتياطيات لديها، وكذلك بحجم الديون الخارجية من خلال كونها مؤشرا لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية . ووفقاً لما ورد في تعريف صندوق النقد الدولي ، ضمن دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة الصادرة في 1993 تتكون الاحتياطيات الدولية من الاموال التي تملكها السلطة النقدية والتي تتمثل في اربعة عناصر اساسية تشكل ما يسمى بالاحتياطي الدولي وهي⁵ ..

- الحيازة الرسمية من العملات الاجنبية والتي تكون تحت تصرف البنك المركزي.
- الذهب المحتفظ به في خزائن البنك المركزي.
- حقوق السحب الخاصة التي تملكها الدولة لدى صندوق النقد الدولي.
- صافي موقف الدولة لدى صندوق النقد الدولي ، والمؤسسات الدولية المشابهة

كصندوق النقد العربي بالنسبة للدول العربية .

في العراق يرتبط ارتفاع أو انخفاض الاحتياطيات الدولية، أساساً، بالعوائد النفطية. لذلك نجد تنامي حجم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي في السنوات الأخيرة نتيجة لتزايد أسعار النفط وبالتالي زيادة عوائده مما ساعد على استيعاب الطلب على العملة الأجنبية ومؤخراً الطلب الإضافي الذي يبدو أنه كان نتيجة لعدم الاستقرار في دول محيطه بالعراق. من ذلك يبدو جلياً بان الاقتصاد العراقي أحادي الجانب باعتماده على النفط وانكماش مساهمات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعند متابعة حركة الاحتياطيات الدولية في العراق كما موضحة في الجدول (1) خلال السنوات (2004-2014) نجد ارتفاع الاحتياطيات الدولية من 13405.98913 مليون دينار عام 2004 الى (83362.32537) مليون دينار عام 2014 . وهذا يعزى نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من (23,578) مليون دينار على اساس سعر تصدير (53.5 \$) لتشكّل ما نسبته (99%) من قيمة الصادرات الكلية عام 2004 . بالمقارنة مع

(83,351) مليون دينار على اساس سعر تصدير (96.8 \$) عام 2014 . فلقد تنامت الاحتياطيات الدولية بشكل كبير نتيجة ارتفاع عوائد النفط. وهذا ما يجعل إيرادات النفط متغير مستقلاً يؤثر في المتغيرات التابعة ومنها الاحتياطيات الدولية مما يؤكد سمة التخلف للاقتصاد العراقي⁶.

المحور الثاني

اهمية الاحتياطيات الدولية

تسعى دول العالم المختلفة سواء كانت متقدمة او نامية الى رفق احتياطياتها وتنميتها لتحقيق ماياتي...

- تعزيز الاستقرار المالي
- دعم القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية
- زيادة الثقة في قدرات الاقتصاد على مقابلة الالتزامات الخارجية

ويشترط أن تكون هذه الاحتياطيات تحت تصرف البنك المركزي، ليستخدمها عند الضرورة و بالسرعة المطلوبة لمواجهة الاختلال العارض في ميزان المدفوعات أو للدفاع عن سعر الصرف . كما أن الاحتفاظ بالاحتياطيات ينطوي على تكلفة (لأن هذه الاحتياطيات يجب أن تكون سائلة أو اقرب للسيولة حتى تكون جاهزة

للجوء إليها عند الضرورة و بالسرعة المطلوبة)، و يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة احتفاظه بهذه الاحتياطات التي تتمثل في التضحية بالاستخدامات (أو الفرص) البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطات، فلا بد أن يكون هناك تعادل بين التكلفة والعائد الاجتماعي حتى يمكن تقدير المستوى الأمثل للاحتياطات⁷. إذن لابد أن تكون هناك تعادل بين حجم المنافع المتوقعة وبين التكلفة:

- إذا كانت المنافع المتوقعة أقل من تكلفة هذه الاحتياطات: فيكون هناك حالة إفراط في هذه الاحتياطات
- إذا كانت المنافع المتوقعة أكبر من كلفة هذه الاحتياطات: فيكون مستوى تلك الاحتياطات أقل من الفرصة،
- الوضع الأمثل بالطبع هو أن تحرص البنوك المركزية على المعادلة بين المنافع والتكلفة

ورغم أن ارتفاع نسبة الاحتياطات تؤدي إلى زيادة وضعية الاستقرار، فإنها في نفس الوقت لا تخلو من تكلفة بالنسبة للدولة المعنية. ومن هنا يجب تحديد الاستخدام البديل المناسب للعملات الأجنبية إذا لم يحتفظ بها كاحتياطي- أي حول الاختيار

السليم " للكلفة البديلة" لحيازات الاحتياطي⁸. والذي يتطلب إجراء حسابات دقيقة بين التكلفة والعائد الاجتماعي، حتى يمكن تقدير المستوى الأمثل للاحتياطات. وللحكم على مدى كفاية أو ملائمة الاحتياطات. يستخدم الاقتصاديون عادة أرقام للاحتياطات الدولية في قياس قدرة الدول على تفادي المشاكل المالية في اقتصادها، وكذلك قدرتها على مجابهة أي مضاربات، تستهدف أمنها الاقتصادي واستقرارها. فما هو المستوى الأمثل والملائم للاحتياطات الدولية الذي يتعين أن تسعى إليه البنوك المركزية حتى تكون في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة والغير متوقعة، والتي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات (ارتفاع أسعار الواردات، نقص حصيلة الصادرات، صعوبات الاقتراض الخارجي و ارتفاع أسعار الفائدة...الخ) و يجعل- في نفس الوقت-تكلفة هذه الاحتياطات عند حدودها المقبولة اقتصادياً؟.

المحور الثالث

دوافع الاحتفاظ بالاحتياطات

والمستوى الأمثل لها

دوافع الاحتفاظ بالاحتياطيات:

حددت الأدبيات الاقتصادية والمالية بصورة عامة أربعة من المتغيرات المستقلة التي تقود الى الاحتفاظ بالاحتياطيات⁽⁸⁾:

- ضعف الحساب الجاري: الاستيرادات وعائدات الصادرات هي أكثر المتغيرات استخدامًا لتلقي الصدمات الخارجية على الحساب الجاري. وتشير الأدبيات الى ان الاستيرادات والتقلب في القيمة الحقيقية للعائدات ترتبط طرديًا بالاحتياطيات الدولية.

- ضعف الحساب الرأسمالي: تشير الادبيات الى ان البلدان التي تكون فيها نسبة الديون قصيرة الأجل الى الاحتياطيات كبيرة تميل الى التعرض بصورة أكبر الى ازيمات اقتصادية.

- نظام سعر الصرف: تحتاج البلدان التي تتبع أنظمة الصرف المدارة (التعويم المدار، الصرف الثابت) الى الاحتفاظ بكميات أكبر من الاحتياطيات للدفاع عن عملاتها من تلك التي تتبع نظام ربط عملتها المحلية.

-تكلفة الفرصة البديلة: تقترح النظرية الاقتصادية ان الاحتياطيات الدولية يجب ان تكون مرتبطة عكسيًا بتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها. الا ان هناك غموض كبير يكتنف هذا المفهوم، ويرجع ذلك الى

صعوبة تحديد سعر فائدة للاحتياطيات وبالمقابل كلفة الاحتفاظ بالاحتياطيات نفسها.

وعلى هذا الأساس، لا خلاف بين المتخصصين حول ضرورة تكوين الاحتياطيات الدولية عند المستويات الآمنة و الملائمة التي تلعب دورا مهما في تجنب الدولة السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة ليستخدما عند الضرورة و بالسرعة المطلوبة لمواجهة الاختلال العارض في ميزان المدفوعات أو للدفاع عن سعر صرف العملة .

المحور الرابع

مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى

الواردات من السلع والخدمات

يعتبر مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الواردات من السلع والخدمات احد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة المستوى الأمثل للاحتياطيات. يعتقد أنصار هذا المؤشر أن نسبة تدور حوالي 30% من قيمة الواردات سنويا أو تغطية حجم الاحتياطيات مدة ثلاثة اشهر من الواردات تعد مستوى ملائما للاحتياطيات، كما إن الظروف الحالية التي تواجهها الدول النامية ربما تتطلب زيادة هذا الرقم إلى أربعة او خمسة اشهر وإن كان بعض

وهو مستورد صافٍ لكل شيء تقريباً ويتسم بقاعدة انتاج في اضعف نقطة في تاريخ العراق الاقتصادي وانه مُصدر لسلعة واحدة هي النفط وهي تخضع لتأثير العوامل الخارجية عند اقصى نقطة لها تمثلها اليوم اسواق الطاقة والطلب العالمي فضلاً عن عموم الوضع الاقتصادي الدولي .

مما تقدم يمكن القول بان الحكومة اعتمدت اعتماداً كبيراً في تمويل نفقاتها على عوائد النفط هذا الاعتماد سوف يعرض مسألة استمرار التمويل إلى خطر الانخفاض أو الانقطاع وهذا يشكل اكبر خطريواجه أي سياسة مالية سليمة. كما ان عوائد النفط لا يمكن اعتبارها موارد عادية بل تعتبر موارد استثنائية لا يمكن الاعتماد عليها في تمويل النفقات الاعتيادية . وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل مباشر بهذه العوائد وتعكس أثارها على النفقات العامة وعلى خطط التنمية الوطنية وعملية التنمية الاقتصادية ولا بد من التفكير في إستراتيجية واضحة لتنشيط القطاعات الإنتاجية الأخرى التي يمكن إن تمم الحكومة بالإيرادات وخاصة القطاع الصناعي¹¹. فقد شهدت السنوات (2004 - 2014) ارتفاعاً كبيراً في نسبة

الكتاب يرون ان نسبة الاحتياطيات الى الواردات يجب أن تتراوح فيما بين 40-30% وهو ما يطلق عليه معدل التغطية للواردات⁹، والغرض الاساسي هو قدرة الدول على تحمل أي خلل مؤقت في ميزان المدفوعات من دون خفض للاستهلاك المحلي والنمو الاقتصادي، يضمن للدولة تدفق وارداتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة التي تضطر إلى تطبيقها في حال عدم كفاية هذه الاحتياطيات . النتيجة الأساسية من استخدام هذا المؤشر يؤدي إلى تناسب الطلب على الاحتياطيات الدولية مع قيمة الواردات، وهذا يعني الدافع الأساسي لتكوينها والاحتفاظ بها هو الدافع المعاملات¹⁰.

وثمة خاصية أساسية للاقتصاد العراقي هي انفتاحه واعتماده على الخارج بشكل كبير ما يجعل للظروف الخارجية تأثيراً كبيراً عليه، ويتطلب التحوط له بشكل كبير. ويتوجب على البنك المركزي أن يكون على درجة عالية من الاستقرار يستطيع صانع السياسة أن يعمل باطمئنان في ظلها .

في بلد تفوق تحويلاته الخارجية السنوية للقطاع الخاص وحده حوالي 23 مليار دولار

الاحتياطيات الدولية مع نمو عرض النقود بمفهومه الواسع على ان تكون نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقود بالمفهوم الواسع ضمن المدى (5-20%)⁽¹²⁾.

البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية، أي الإجراءات التي تحدد حجم عرض النقود وشروطه بهدف تقييد التضخم والمساعدة في توفير مناخ اقتصادي مستقر. من خلال الاحتياطي من العملة الأجنبية أو غطاء العملة الوطنية. الذي يتكون نتيجة لعلاقة البلد الاقتصادية مع الخارج. والعراق يمتلك علاقات اقتصادية تجارية ومالية مع العالم، وحاصل جمع هذه العلاقات يشكل ببساطة التغير في احتياطي العملة الذي يضاف إلى موجودات البنك المركزي التي تتكون أساساً من رصيد الاحتياطي. ويمثل لاحتياطي: العملة المصدرة من البنك المركزي إلى الجمهور وإلى المصارف، فالبنك المركزي العراقي هو في حقيقة الأمر مدين إلى العراقيين الذين يملكون هذه العملة.

فالبنك المركزي لا يهدف من وراء الاحتفاظ بهذا الاحتياطي إلى منع الموارد عن الحكومة، وإنما ليكون هذا الاحتياطي

الاحتياطيات الدولية إلى الواردات من السلع والخدمات لتصل في عام 2014 نسبة ما يعادل 19 شهر واردة بالمقارنة مع عام (2005) التي بلغت نسبة ما يعادل 6 اشهر كما موضح في الجدول (2) . وبالرغم من تلك الزيادة إلا أنها لازالت مؤشر غير سليم . وحسب ما تشير اليه الدراسات فإن نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات يجب ان تغطي ما نسبته (30-40%) من الواردات. ومقارنةً مع النسبة المتحققة على مستوى العراق، مما يعني وجود افراط في حيازات البنك المركزي العراقي من الاحتياطيات الدولية.

المحور الخامس

مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى عرض النقود

من المؤشرات التي تستخدم كدلالة على المستوى الامثل للاحتياطيات التي بحوزة البنك العراقي (المصدر الرئيسي للإصدار النقدي) لاسيما وأنها تغطي بشكل واسع الكتلة النقدية بمفهوم (M2) ، يمكن من خلال هذا المؤشر معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها هي الاخرى ان تضغط على الاحتياطيات أو قياس درجة العملة ومدى كفاءة النظام المصرفي. ووفق معيار نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقود يجب ان تنمو

فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الضروري. وكما موضحة في الجدول (3) ان نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقود قد تجاوزت المستوى الأمثل بصورة كبيرة جداً خلال السنوات 2004-2014. وبالرغم من وجود تباين حول نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقود المثبتة الا انها قد تجاوزت نسبة (100%) . ووفق معيار نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقود يجب ان تنمو الاحتياطيات الدولية مع نمو عرض النقود بمفهومه الواسع على ان تكون نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقود بالمفهوم الواسع ضمن المدى (5-20%)⁽¹³⁾. يتحمل الاقتصاد الوطني نتيجة احتفاظه بهذه الاحتياطيات بمعنى لا يوجد استغلال لأموال البنك المركزي المتعلقة بالاحتياطي السيادي لتغطية العملة العراقية المصدرة. فحسب البيانات المدرجة ادناه ، وصل الاحتياطي الى تغطية العملة المصدرة للتداول تغطية كاملة 100% - وهي ليست ضرورية فالتغطية غالباً ما تكون جزئية في الاقتصادات الاخرى ومقبولة في الادبيات الاقتصادية ،بمعنى ان لدينا تغطية للعملة المحلية بحدود مرتين ونصف، مما ذكر يمكن القول اننا من الممكن استغلال جزء من

جاهزا" للاستخدام في الأزمات الكبيرة التي من الممكن أن يتعرض لها البلد وتحول دون تولد موارد مالية للبلد. إن قضية الحجم الذي يمكن أن يحتاج إليه البلد من هذا الاحتياطي يتوقف على طلب الحكومة والقطاع الخاص للدينار بشكل عام، فكلما زاد الطلب على الدينار من قبل الحكومة أساساً يرتفع حجم الاحتياطي، وبما أن الطلب على الدينار يرتبط بالنشاط الاقتصادي بشكل عام فإن مقدار الاحتياطي وزيادته يعد مؤشراً على زيادة النشاط الاقتصادي من ناحية. ومن ناحية اخرى إن اقتطاع جزء من الاحتياطي يتطلب الأمر سحب جزء مماثل من العملة المتداولة ولا شك في أن ذلك سيؤدي إلى حالة انكماشية لا تساعد في النمو، أي عدم تلبية طلبات الحكومة من العملة المحلية لفترة مستقبلية غير معروفة، وبالتالي فإن ما تأخذه الحكومة من الاحتياطي يمكن أن تخسره كعملة محلية. وبالتالي يدفع البنك تعويض النقص في الموجودات بعملة محلية، وهذا يعني إصداراً نقدياً جديداً لسد العجز، الأمر الذي تترتب عليه آثار تضخمية، لأنه بالنتيجة سيكون هناك طلب لا يقابله عرض، وبالتالي فإن العملة ستفقد جزءاً من الحماية وسيفقد البنك المركزي

انخفاض الطلب على النقد الأجنبي، مما يسمح لها بالمحافظة على سعر الصرف والدفاع عن العملة المحلية¹⁴.

ومن المعلوم إن البنك المركزي العراقي اكتسب بعد عام 2003 استقلالية قُننت في قانونه (مادة 2 من القانون الصادر في آذار 2004). كما أكدت هذه الاستقلالية المادة (103) من الدستور. وحددت نفس المادة أن البنك مسؤول تجاه مجلس النواب. كما حَدَدَ قانون البنك هدفه الأساس (في مادة 3) وهو الحفاظ على استقرار الأسعار في الداخل (ومن ثم استقرار قيمة العملة). ولقد أتبع البنك المركزي في سبيل تحقيق هذا الهدف تثبيت سعر الصرف (تجاه الدولار الأمريكي) واستخدام الاحتياطي من العملة الأجنبية للحفاظ على هذا السعر. ولضمان استقرار سعر صرف الدينار العراقي امام العملات الاجنبية باعتبارها وظيفة مهمة من وظائف البنك المركزي. الى ان "استقرار سعر الصرف دائما يرتبط بعاملين استقرار سياسي والاستقرار امني.

وفي الوضع الامني مازالت الدولة والحشد الشعبي وقوى الأمن تحارب الارهاب واستطاعت استرداد 90 % من الاراضي

هذه الأموال الفائضة، من خلال المصارف المتخصصة (التنموية) بعد إجراء إعادة هيكلتها، أو من خلال مصرف تنموي جديد، لاستثمارها داخل العراق في عملية التنمية الاقتصادية.

المحور السادس

دور الاحتياطيات الدولية في استقرار أسعار الصرف

كثيراً من الدول تحرص على تكوين قدر ملائم من الاحتياطيات الدولية نظراً للدور الذي تلعبه الاحتياطيات في الدفاع عن سعر الصرف القائم بين العملة المحلية وغيرها من العملات الأجنبية، فكلما زادت كمية الاحتياطيات في الدفاع عن سعر الصرف الاجنبي لدى بلد كانت احتمالات المحافظة على ثبات سعر الصرف كبير.

فرغبة اي دولة في المحافظة على سعر صرف لعملتها المحلية مع وجود سوق صرف غير خاضعة بشكل مباشر لسيطرتها اي سيادة قوى السوق فإن ذلك يقتضي منها الاحتفاظ بكمية من العملات الأجنبية كاحتياطيات دولية، وذلك من اجل التدخل في السوق بائعة عند ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي، ومشتريه اثناء

المغتصبة، الامر الذي يتطلب انفاق وادامة المعركة ومستلزماتها". وان الامر الاخر هو الهجرة فالكثير من العراقيين توقفت اعمالهم وورشهم وبيوتهم واضطروا الى هجرة داخلية او خارجية واستطاع الكثير منهم تحويل موجوداته الى عملة اجنبية وحملها معه ضمن 10 الاف دولار المسموح بها بقانون مكافحة غسيل الاموال فهذا معيار دولي لتلبية متطلبات الانفاق خارج العراق او غيره، لهذا يزداد الطلب على الدولار بالسوق السوداء، فان عدم الاستقرار الامني والسياسي عاملين مؤثرين على سعر الصرف واستقراره".

ومن الأخطاء الشائعة مقارنة إيرادات الحكومة من الدولار بالمبيعات من الدولار، حيث يفترض البعض بأن المبيعات يجب أن تتطابق أو تقل عن الإيرادات من الدولار، من منطلق أن واردات الحكومة تتحدد بشكل أساس من بيع النفط، وبالتالي يكون التفكير بأن الحكومة لا تتفق أكثر من الموارد النفطية وبالتالي من أين يأتي الطلب على الدولار.

يجب الإشارة أن الطلب على الدولار يأتي من العملة المحلية (الدينار) والكمية التي تعرض من العملة المحلية ليس مصدرها

فقط استبدال وزارة المالية موردها الدولار بالدينار، بل أن هناك انفاق حكومي يُغطى من حوالات وسندات الخزينة والقروض المحلية من المصارف الحكومية والقروض الخارجية، وعلى سبيل المثال فإن مجموع ما اقترضته الحكومة (من المصادر المذكورة) يبلغ حوالي 15 ترليون دينار لتغطية العجز الحاصل سنة 2015، وهذا المبلغ في غالبته يتحول إلى طلب على السلع والخدمات وهي في الغالب مستوردة وهكذا فإن ربط مبيعات البنك المركزي بالموارد النفطي ربط غير دقيق لأنه لم يأخذ بنظر الاعتبار عرض النقد (بالدينار) المتأتي من المصادر المذكورة إضافة إلى القروض التي تمنحها المصارف إلى القطاع الخاص والجمهور، ونشير هنا إلى أن مشروع قانون الموازنة لسنة 2015 تضمن تمويل الموازنة بقروض وسندات وأخرى بمبلغ يزيد على 20 ترليون دينار تقريباً لسد العجز المتوقع. ومع الاستمرار بصدور الموازنة العامة للدولة بعجز كبير يمول بشكل أساس من القروض والحوالات والسندات الداخلية، فإن ذلك يعني انخفاضاً في الواردات من الدولار لا يقابله انخفاض في الانفاق بنفس الدرجة وتغطيته بتلك الإصدارات بالعملة المحلية

إن استخدام الاحتياطي الذي يملكه البنك المركزي في الدفاع عن سعر الصرف لضمان استقرار الأسعار، أمر ضروري للتنمية . وقد يشير البعض إن الفعاليات الاقتصادية التي تقوم بها الجهات التنموية تعمل هي أيضا على تحقيق الاستقرار في الأسعار . هذا صحيح ولكن الاستقرار الذي نتكلم عنه ويركز عليه البنك المركزي هو الاستقرار على الأمد القصير، وهو الذي يتحقق عن طريق إدارة السيولة النقدية بتطبيق أدواتها التي تتسم بأمدها القصير . اما البعد الزمني للاستقرار تحتاج إليه التنمية والفعاليات الاقتصادية الأخرى . و ضمان استقرار الأسعار وسعر الصرف هو أمر أساسي للاستقرار المالي الذي يتحقق عن طريق الوساطة المالية التي لا تتعرض للتقلبات .

وعلى البنك المركزي التوفيق بين متطلبات الحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية لديه والتوفيق مع سعر السوق لضمان استقرار سعر صرف الدينار العراقي امام العملات الأجنبية باعتبارها وظيفة مهمة من وظائف البنك المركزي".

وطبقاً للمعايير المذكورة اعلاه يعتبر العراق من الدول عالية الاحتياطي، بل أن بعض الدراسات ومنها دراسات صندوق

أي أن الطلب على الدولار سيبقى مرتفعاً (بارتفاع الانفاق) لا يقابله وارد بالدولار بنفس المستوى، وهذه ظاهرة مزمنة في الدول النفطية¹⁵، تغطيها عندما تحدث باستخدام احتياطي العملة الأجنبية، كما حدث في سنة 2008، حيث بلغت نسبة مبيعات البنك المركزي من الدولار إلى واردات البنك من الدولار، 200% ويتم تعويضها في السنوات التي ترتفع فيها الموارد النفطية.

كما نلاحظ من خلال الجدول (4) ان نسبة مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية الى الاحتياطيات الدولية خلال المدة (2005-2015) شهدت ارتفاع بصورة كبيرة. وتشير هذه النسب الى درجة استنزاف الاحتياطيات الدولية من أجل المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي، الأمر الذي يثير الجدل حول فيما اذا كانت المحافظة على سعر الصرف تستحق التضحية بهذه الكمية الضخمة من الاحتياطيات الدولية، أم ان هناك سياسة اخرى يمكن للبنك المركزي العراقي اتباعها تحد من استنزافه لاحتياطيات البلد من العملة الاجنبية الى جانب المحافظة على مستوى معقول لسعر صرف الدينار العراقي؟

الاجنبية بنوعين اما هي احتياطات مدرة للعوائد remunerations او خالية من العوائد . وتوضع عادةً في حسابات جارية لدى مؤسسات مصرفية دولية وبشكل خاص البنوك المركزية في العالم الصناعي وبنسبة تزيد على 90%.¹⁷

المحور السابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:-

1- ان الاحتياطات الدولية في البنك المركزي حالياً بمستوى من الكفاية المناسبة وفقاً للمعايير المعتمدة، ويستطيع مواجهة الطلب على الدولار حتى مع انخفاض الايرادات من الدولار وربما يكون كافياً لعدة سنوات مقبلة.

2- ان تراكم العملة الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي التي تمثل احتياطاته الدولية قد تمت من خلال قيام وزارة المالية بمقايضة ما لديها من ايرادات بالدولار التي هي ناجمة بالاساس عن صادرات العراق النفطية لقاء حصولها على ماترغبه من الدينار العراقي المصدر من البنك المركزي العراقي ، ليدخل التداول ولكن عبر ابواب الصرف في الموازنة العامة للدولة.

النقد العربي تعد العراق من الدول العربية التي تبالغ في حجم الاحتياطي (إضافة إلى السعودية والجزائر ولبنان)، حيث من غير هذه الدول يحتل العراق المرتبة الأولى بين الدول العربية في تغطية الاحتياطي للاستيرادات مقاسة بعدد الشهور التي يغطيها¹⁶ . كما أن نسبة تغطية الاحتياطي للمعروض النقدي حوالي انها قد تجاوزت نسبة (100%). لذلك يتطلب العمل الجاد والفاعل من خلال استغلال الاحتياطات النقدية الناتجة من الفائض الفعلي في موازنات 2004- 2014. لإيجاد مصادر جديدة للتمويل كالأستثمار.

والاستثمار بالأحتياطي لا يخضع في جوهره الى مفهوم الاستثمار المالي او غير النقدي وانما يخضع دوماً الى مفهوم ادارة الاحتياطي عبر استثمار نقدي سائل تقريباً ، شأنه في ذلك شأن استثمار المصارف العراقية لفوائضها النقدية واحتياطاتها في حسابات الودائع لدى البنك المركزي العراقي ، لذلك يطلق على الموجودات الاجنبية وان استثمرت ببعض اشكال السندات الحكومية الاجنبية العالية التصنيف، بالاحتياطات الاجنبية وليس بالاستثمارات. وعليه تصنف الاحتياطات

1- استثمار البنك المركزي جانب من احتياطاته بأوراق او سندات حكومية عراقية معرفة بالدولار.

2- العمل الجاد والفاعل لإيجاد مصادر جديدة للتمويل كالاستثمار من خلال استغلال الاحتياطيات النقدية الناتجة من الفائض الفعلي في موازنات 2004-2014.

3- اتخاذ الاجراءات القانونية التي تسمع لوزارة المالية من بيع الدولار - الذي يتم الحصول عليه عن بيع النفط الخام- في المزاد، إذ ان الزيادة عن سعر الصرف الرسمي التي يتم الحصول عليها عن البيع في المزاد ستوفر للدولة موارد كبيرة. فمثلا لو تم تصدير النفط بمقدار 3 مليون برميل يوميا وبسعر \$45 للبرميل الواحد وتم بيع ايرادات النفط في المزاد بمبلغ 1190 دينار للدولار، فان ذلك سيزيد ايرادات الدولة بمقدار (89100 مليون دينار) تسعة وثمانون مليار ومائة مليون دينار شهريا. [3 مليون برميل \times \$45 \times (1168-1190) \times 30 يوم = 89100000000 دينار]. أي مايعادل (1069200 مليون) ترليون وتسعة وستون مليار ومئتا مليون دينار سنويا.

4- الاستفادة من تكنولوجيا الزراعة الحديثة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للحد من

3- ان الاحتفاظ بالاحتياطيات عند المستوى الأمثل و الملائم للاحتياطيات الدولية . حتى تكون في وضع آمن و سليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة و الغير متوقعة، والتي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات (ارتفاع أسعار الواردات، نقص حصيلة الصادرات، صعوبات الاقتراض الخارجي و ارتفاع أسعار الفائدة...الخ) و يجعل- في نفس الوقت-تكلفة هذه الاحتياطيات عند حدودها المقبولة اقتصاديا.

4- لا يوجد استغلال امثل للاحتياطيات الدولية الفائضة ويتحمل الاقتصاد الوطني نتيجة احتفازه بهذه الاحتياطيات، بمعنى لا يوجد استغلال لأموال البنك المركزي المتعلقة بالاحتياطيات. ومن الممكن استغلال جزء من هذه الأموال الفائضة، من خلال المصارف المتخصصة (التنموية) بعد إعادة هيكلتها، أو من خلال مصرف تنموي جديد، لاستثمارها داخل العراق في عملية التنمية الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات :-

8- دعم وتطوير الاسواق المالية و النظام المصرفي مما يساعد على رفع معدلات الادخار و ضمان رفع معدل الاستثمار الذي يساهم بتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

9- العمل على كيفية زيادة الاحتياط النقدي من العملة الصعبة من خلال استثمار جزء منه في مشاريع تنموية لا نفقات تشغيلية .

10- الاحتياط يعتبر غطاء للعملة الوطنية و ملاذا امنا لها فضلا عن انه رصيد سيادي للدولة لا يمكن لأية جهة حتى الحكومة التلاعب به، الا في الحالات الاضطرارية او الاستثمار.

الهدر الكبير في العملة الصعبة عن طريق الاستيراد لكل احتياجات الأفراد في هذا المجال

5- العمل على تفعيل انماط متعددة للاستثمار في العراق بما في ذلك تعزيز المشاركة بين القطاع العام و الخاص و تسهيل الاستثمار الاجنبي المباشر.

6- إعادة تخصيص الموارد المتوفرة و توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي نجدها اكثر تأثيرا في عملية التنمية مثل القطاع الزراعي و قطاع الصناعة التحويلية و قطاع النقل و الاتصالات و القطاعات الانتاجية الاخرى الهامة جدا من ناحية الانتاج و التشغيل .

7- وضع معايير محددة لاعادة صياغة اولويات الانفاق العام و الحد من الاستثمارات غير المنتجة و التي لاتتصف بصفة الديمومة و الاستمرارية.

المصادر:-

1. زكي رمزي ، الاحتياطات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي. 1994 .
2. د. عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012 .

3. أن ي، كيستر، تحسين إطار الإبلاغ عن الاحتياطيات الدولية، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2000.
4. عبد الرحمن يسري احمد ، الاقتصاد الدولي ، دارالجامعات المصري ، دون ستة نشر.
5. د. احمد شفيق الشاذلي ، طرق تكوين وادارة الاحتياطيات الاجنبية تجارب بعض الدول العربية والاجنبية ، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة ، ابوظبي ، 2004 .
6. قحطان لفته عطية الربيعي، دور الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد (2) ، العدد(5) ، 2013.
7. جوسلين لانديل، ميلز، التكلفة المالية للاحتفاظ بالاحتياطيات، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر، 1989 .
8. زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال أفريقيا، العدد السابع، الجزائر، 2009.
9. NkundeMwase, How much should I hold? Reserve adequacy in emerging markets and small islands, IMF working paper, WP/12/205, 2012.
10. John, Williamson. (1988). Exchange Reserves as Shock Absorbers, in, R. Dornbusch and F.L.C.H. Helmers (eds): The Open Economy, Oxford University Press. 1988.
11. د. محمود حسن حسني "سياسة إدارة دين مصر الخارجي في ضوء منح الاستيعاب الكلي، مجلة مصر المعاصرة-الجمعية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العدد 427 يناير، 1992.
12. د. عماد محمد على العاني - صلاح قطاع المالية العامة في العراق - الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية - السنة التاسعة - العدد الثامن والعشرون - 2011
13. Kathryn M. E. Dominguez, Foreign reserve management during the global financial crisis, Working paper, University of Michigan and NBER, 2011.
14. Kathryn M. E. Dominguez, Foreign reserve management during the global financial crisis, Working paper, University of Michigan and NBER, 2011.

15. فوزي زغاد ، اشكالية ادارة الاحتياطيات المالية الدولية دراسة حالة بنك الجزائر (2000-2012)، رسالة ماجستير ، 2014 منشورة على الرابط التالي

<http://these.univ-msila>.

16. محافظ البنك المركزي العراقي علي محسن اسماعيل ، الاحتياطيات الدولية و نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ، تشرين الاول 2015، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية ، متوفر على الموقع الالكتروني www.cbi.iq

17. د. مظهر محمد صالح ، مدخل في الاقتصاد العراقي - استراتيجية ادارة الاحتياطي الرسمي، شبكة المعلومات العالمية ، على الرابط

التالي www.albadeeliraq.com

جدول (1)

دور القطاع النفطي في تمويل الاحتياطيات الدولية في العراق

| السنة | الاحتياطيات الدولية بالدولار الأمريكي (مليون دولار) | معدل التغير للاحتياطيات الدولية بالدولار الأمريكي | قيمة الصادرات (مليون دولار) | قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار) | معدل التغير السنوي للصادرات النفطية % | نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات | متوسط اسعار برميل النفط (دولار/ برميل) |
|-------|---|---|-----------------------------|-------------------------------------|---------------------------------------|--|--|
| 2004 | ---- | ---- | 17,810 | 17,703 | 117.27 | 99% | ----- |
| 2005 | 13405.99 | ---- | 23,697 | 23,578 | 33.18 | 99% | 53.5 |
| 2006 | 20915.37 | 56.02 | 30,529 | 30,298 | 28.50 | 99% | 55.56 |
| 2007 | 34234.30 | 63.68 | 39,587 | 39,270 | 29.61 | 99% | 62.67 |
| 2008 | 54998.90 | 60.65 | 63,726 | 63,216 | 60.97 | 99% | 88.8 |
| 2009 | 52574.40 | -4.41 | 39,430 | 39,134 | -38.09 | 99% | 58.96 |
| 2010 | 57481.81 | 9.33 | 51,764 | 51,376 | 31.28 | 99% | 75.61 |
| 2011 | 66091.77 | 14.97 | 79,681 | 79,083 | 53.92 | 99% | 103 |
| 2012 | 76142.54 | 15.21 | 94,209 | 93,503 | 18.23 | 99% | 106.3 |
| 2013 | 88562.02 | 16.31 | 89,768 | 89,095 | -4.71 | 99% | 103 |
| 2014 | 83362.32 | -5.87 | 83,981 | 83,351 | -6.44 | 99% | 96.8 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد متفرقة، دائرة الاحصاء والابحاث، متوفرة على الموقع الالكتروني: www.cbi.iq

جدول (2) نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات من السلع والخدمات في العراق *

| السنة | الاحتياطيات الدولية بالدولار الامريكي (مليون دولار) | قيمة الواردات السنوية بالادولار الامريكي (مليون دولار) | قيمة الواردات الشهرية بالادولار الامريكي (مليون دولار) | معدل التغير في قيمة الواردات % | نسبة الاحتياطي الى الواردات |
|-------|---|--|--|-----------------------------------|--------------------------------|
| 2004 | ---- | 21,302 | 1775.16 | 17.86 | ----- |
| 2005 | 13405.99 | 23,532 | 1961 | 9.20 | 6.83 |
| 2006 | 20915.37 | 22,009 | 1834.08 | 7.79 | 11.40 |
| 2007 | 34234.30 | 19,556 | 1629.66 | 7.40 | 21.00 |
| 2008 | 54998.98 | 35,012 | 2917.66 | 14.91 | 18.85 |
| 2009 | 52574.40 | 41,512 | 3459.33 | 9.88 | 15.19 |
| 2010 | 57481.81 | 43,915 | 3659.58 | 8.81 | 15.70 |
| 2011 | 66091.76 | 47,803 | 3983.58 | 9.07 | 16.59 |
| 2012 | 76142.54 | 59,006 | 4917.16 | 10.28 | 15.48 |
| 2013 | 88562.02 | 59,349 | 4945.75 | 8.38 | 17.90 |
| 2014 | 83362.32 | 53,177 | 4431.41 | 7.46 | 18.81 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد متفرقة، دائرة الاحصاء والابحاث، متوفرة على الموقع الالكتروني: www.cbi.iq

تم تحويل الاحتياطيات الدولية بالدينار العراقي الى الدولار الامريكي باستخدام اسعار الصرف للمدة 2014-2004

الجدول (3)

نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقود *

| السنة | الاحتياطيات الدولية بالدولار الامريكي (مليون دولار) | عرض النقود بالمعنى الواسع بالدولار الامريكي (مليون دولار) | معدل التغير في قيمة عرض النقود | نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقود |
|-------|---|---|-----------------------------------|--|
| 2004 | ---- | 7901.45 | ----- | ---- |
| 2005 | 13405.98 | 8986.66 | 13.73 | 1.49 |
| 2006 | 20915.37 | 11965.86 | 33.15 | 1.74 |
| 2007 | 34234.30 | 19596.9 | 63.77 | 1.74 |
| 2008 | 54998.98 | 27591.29 | 40.79 | 1.99 |
| 2009 | 52574.40 | 36824.91 | 33.46 | 1.42 |
| 2010 | 57481.81 | 49438.45 | 34.25 | 1.16 |
| 2011 | 66091.76 | 58390.41 | 18.10 | 1.13 |
| 2012 | 76142.54 | 59249.07 | 1.470 | 1.28 |
| 2013 | 88562.02 | 68795.3 | 16.11 | 1.28 |
| 2014 | 83362.32 | 72337.37 | 5.14 | 1.15 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد متفرقة، دائرة الاحصاء والابحاث، متوفرة على الموقع الالكتروني: www.cbi.iq

تم تحويل عرض النقود من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي باستخدام اسعار الصرف للمدة 2014-2004

جدول (4)

نسبة مبيعات العملة الأجنبية الى الاحتياطيات الدولية

| السنة | مبيعات البنك المركزي للعملة الصعبة في المزداد | مشتريات البنك المركزي للعملة الصعبة من وزارة المالية | مشتريات البنك المركزي للعملة الصعبة من المزداد | الاحتياطيات الدولية بالدولار الامريكي (مليون دولار) | نسبة مبيعات العملة الأجنبية الى الاحتياطيات الدولية |
|-------|---|---|--|---|---|
| 2004 | | | | | |
| 2005 | 10,463 | 10,600 | 78 | 13405.98 | 1.28 |
| 2006 | 11,175 | 18,000 | 110 | 20915.37 | 1.87 |
| 2007 | 15,980 | 26,700 | 1,413 | 34234.30 | 2.14 |
| 2008 | 25,869 | 45,500 | 350 | 54998.98 | 2.12 |
| 2009 | 33,992 | 23,000 | 13 | 52574.40 | 1.54 |
| 2010 | 36,171 | 41,000 | 4 | 57481.81 | 1.58 |
| 2011 | 39,798 | 51,000 | 3 | 66091.76 | 1.66 |
| 2012 | 48,649 | 57,000 | 4 | 76142.54 | 1.56 |
| 2013 | 53,231 | 62,000 | - | 88562.02 | 1.66 |
| 2014 | 51,728 | 47,515 | - | 83362.32 | 1.61 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد متفرقة، دائرة الاحصاء والابحاث، متوفرة على الموقع الالكتروني: www.cbi.iq